المواضيع الواردة في التقرير تعبر عن وجهة نظر كتابها

الأمانة العامة
اللجنة الملكية لشؤون القدس
The Royal Committee for Jerusalem Affairs

أخبار وواقع القدس

تقرير يومي

٣١/ تموز / ٢٠١٩

للمزيد من الأخبار تابعونا على:

https://www.facebook.com/rcjajo

https://www.youtube.com/rcjajordan

https://www.rcja.org.jo

المحتوى

الاردن وفلسطين

- عباس يشيد بالدعم الأردني للشعب والقضية الفلسطينية ٤

شؤون سياسية

- اشتية: نتمنى على الدول العربية أن تضخ مالا جديداً في صندوق بيت مال القدس ٤
- اشتية باجتماع الاشتراكية الدولية نتنياهو ليس شريكا في السلام وادارة ترمب غبية" ٧
- رئيس الوزراء الفلسطيني يعلن عن تشكيل لجنة لتنفيذ تعليق الاتفاقيات مع إسرائيل ١١
- الهدمي يضع السفير المصري في صورة آخر المستجدات بمدينة القدس ١٢
- سيادة المطران عطا الله حنا : " يجب تفعيل دور الجاليات العربية والفلسطينية في مختلف ارجاء العالم بهدف التعريف بعدالة القضية الفلسطينية" ١٣

تقارير / اعتداءات

- الاحتلال يحقق مع طفل (٤) سنوات بزعم إلقاء حجارة باتجاه مركبة عسكرية ١٤

شؤون مقدسية

- تسهيل سفر المقدسيين للأردن يدعم السياحة ١٥

آراء عربية

- هل تملك منظمة التحرير خطة فعلية لتجميد الاتفاقات مع إسرائيل ١٦
- وهم "الأمن" لإسرائيل ٢٠
- حرب صهيونية على الطفولة الفلسطينية ٢١

آراء عبرية مترجمة

- هدية للمستوطنات.. ٢٢
- صفقة القرن.."خطة لوخ نس" ٢٣
- حق العودة ٢٥

اخبار بالانجليزية

PLO condemns international silence on Israel's interrogation of 4-year-old ٢٧

Ashrawi: Ruling of Canadian federal court is an important first step for Canada and beyond ٢٨

الاردن وفلسطين

عباس يشيد بالدعم الأردني للشعب والقضية الفلسطينية

رام الله – بترا – استقبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس، اليوم الثلاثاء، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، وزير الصناعة والتجارة والتموين الأردني طارق الحموري والوفد المرافق له، بحضور وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني خالد العسيلي.

واكد الرئيس عباس خلال اللقاء عمق العلاقات الاخوية التي تربط الشعبين والبلدين الشقيقين الاردني والفلسطيني في المجالات كافة، مشيدا بالدعم الاخوي الكبير الذي يقدمه الاردن ملكا وحكومة وشعبا لنصرة القضية الفلسطينية.

وشدد على ضرورة العمل وبشكل مكثف على تعزيز التبادل التجاري بين البلدين، وتطويره لما في مصلحة الشعبين.

واطلع الوزير الحموري، على العمل المشترك بين الجانبين الاردني والفلسطيني لتوسيع التبادل التجاري والصناعي وتبادل الخبرات والكفاءات، مؤكدا أهمية افتتاح معرض الصناعات الاردنية في فلسطين وكذلك افتتاح معارض للصناعات الفلسطينية في الاردن، لاطلاع المواطن الاردني والفلسطيني على التطور الكبير الذي تشهده الصناعة سواء في الاردن او فلسطين.

الدستور ٢٠١٩/٧/٣١ ص٥

***

شؤون سياسية

اشتية: نتمنى على الدول العربية أن تضخ مالا جديداً في صندوق بيت مال القدس

رام الله – وفا– قال رئيس الوزراء محمد اشتية: "إن العلاقة المتميزة بيننا وبين المملكة المغربية ليست جديدة، هذه العلاقة التي بدأت في زمن الناصر صلاح الدين قبل ٨٥٠ عاما عندما جاءت الجالية المغربية الى القدس لتسكن فيها. والظلم الذي أحدثه الاحتلال لم يكن على أهلنا في القدس فقط، بل كان على الجالية المغربية في المدينة، وهدم الحي المغربي فيها، وإقامة الحي اليهودي مكانه، وإسكان أهلنا المغاربة خارج حدود المدينة، في قمة التزوير للتاريخ العربي والإسلامي والمسيحي للمدينة".جاء ذلك خلال كلمته في حفل اليوم الوطني المغربي، والذكرى العشرين لتربع الملك محمد السادس العرش، الذي أقامته السفارة المغربية لدى فلسطين، مساء اليوم الثلاثاء، بحضور السفير محمد حمزاوي، ومحافظ رام الله والبيرة ليلى غنام، وعدد من أعضاء اللجنتين التنفيذية لمنظمة التحرير والمركزية لحركة "فتح"، ووزراء وسفراء وممثلي الدول، وشخصيات رسمية واعتبارية ودينية وامنية.

وأضاف اشتية: "أنقل لكم تهاني الرئيس محمود عباس لأخيه الملك محمد السادس، بهذا اليوم المتميز في تاريخ المغرب ونتمنى للمغرب الرفاه ولجلالة الملك طول العمر ولأهلنا في المغرب ان يرتقوا الى ما يطمح له الملك".

وتابع رئيس الوزراء: "ونحن نحتفل معكم اليوم نعلم علم اليقين ما تقدمه المغرب لنا سياسيا في المحافل الدولية ومنح للطلاب، وأيضا ما تم إنشاؤه من لجنة القدس عام ١٩٧٥، وما تلاها من بيت مال القدس الذي نتمنى على الدول العربية أن تضخ مالا جديداً في هذا الصندوق، فمعظم الأموال المحشودة في هذا الصندوق ٨٥% منها أموال من المملكة المغربية وبتبرع شخصي من الملك، شاكرين ومقدرين لجميع المشاريع التي تم تنفيذها في مدينة القدس".

وأردف: "تواجه فلسطين ظرفا صعبا، بمحاولة الإدارة الأميركية تسويق صفقة القرن، والتي كان موقفنا واضحا منها وعليها، المتمثل برفضها اقتصاديا، وبمخرجاتها السياسية، وما جولة كوشنير وفريقه في المنطقة الا محاولة عبثية لتسويق هذه الصفقة، ونعلم جيدا أن دولنا العربية التي تحاول إسرائيل ان تشكك في بعض مواقفها سيكون لها موقف واضح من هذه الصفقة كما كان لجماهيرنا العربية موقف واضح من ورشة البحرين وما تلاها".واستطرد رئيس الوزراء: "ما جاء في بيان المملكة المغربية على لسان الملك ورئيس الوزراء على أن القدس ستبقى عربية إسلامية مسيحية، ولا نسمح للرواية اليهودية أن تهيمن عليها بأي شكل من الاشكال، فإن هذا التصريح مرحب به ومقدر من القيادة الفلسطينية، وأؤكد لكم أن كل فلسطيني سيبقى قابضا على الجمر مدافعا عن القدس التي هي أقرب نقطة للسماء ومنها عرج سيدنا محمد إلى السماوات العلى".من جهته، قال السفير الحمزاوي: "تواصل المملكة المغربية دورها على مستوى المنظومة العربية من أجل تعزيز العمل العربي المشترك والدفاع عن القضايا المصيرية والجوهرية للأمة العربية والاسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية".وأضاف: "المملكة المغربية تجدد في كل المناسبات، قولا وفعلا، وقوفها المبدئي التام إلى جانب الشعب الفلسطيني المناضل، وحقه غير القابل للتصرف في التنعم بحريته، وإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، والتأكيد على حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم، وتحقيق السلم والاستقرار على أساس قرارات الشرعية الدولية، والمبادرة العربية للسلام، وعلى أساس حل الدولتين".

وتابع: "ومن منطلق دعمها غير المشروط لخيارات الشعب الفلسطيني الشقيق ومؤسساته الوطنية بقيادة الرئيس محمود عباس، فإن التزام المملكة المغربية، بقيادة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس، في الدفاع عن القضية الفلسطينية، يستند إلى مرتكزات عدة، أولها التنسيق والتشاور المتواصل القائم بين الملك وأخيه الرئيس عباس، وبين قيادتي البلدين الشقيقين".

وأشار إلى أن ثاني المرتكزات هي المبادرات السياسية والدبلوماسية التي يقوم بها الملك لدى مختلف القوى الدولية والاقليمية، من أجل دعم القضية الفلسطينية ونصرة القدس الشريف، ومن ضمنها الرسائل الملكية الموجهة لكل من الرئيس الأميركي والأمين العام الأممي، والرافضة لأي مساس بالوضع القانوني والتاريخي للقدس، عقب اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها اليها، وكذلك "نداء القدس" الذي أصدره الملك في آذار المنصرم بمعية بابا الفاتيكان، الذي أكد أهمية المحافظة على مدينة القدس الشريف باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية، ودعا الى تكفل حرية الولوج الى الاماكن المقدسة في المدينة من كافة أتباع الديانات التوحيدية، وإن اي اجراءات احادية الجانب تخص القدس تعتبر مرفوضة، وعملا غير قانوني وغير شرعي، وانتهاكا جسيما للقانون الدولي وقرارات الامم المتحدة.وأكمل أن ثالث المرتكزات: "التزام الدبلوماسية المغربية، تحت التوجيهات الملكية السامية، بمواصلة جهودها في الدفاع عن قضية الشعب الفلسطيني بكل المحافل الاقليمية والدولية على أساس الشرعية الدولية والقرارات الاممية ذات الصلة، وعدم التردد في توظيف العلاقات الثنائية والمتعددة الاطراف للمغرب، لهذه الغاية"، ورابعا: التوجه الموصول للحكومة المغربية من أجل تعزيز العلاقات المتينة القائمة بين المملكة المغربية ودولة فلسطين الشقيقة، وتطوير التعاون الثنائي في كافة مجالاته والارتقاء به الى اعلى المستويات، وخامسا: إن احدى اهم تجليات التضامن المغربي مع القضية الفلسطينية العادلة، يكمن في ما تقوم به وكالة بيت مال القدس الشريف، باعتبارها ذراعا ميدانيا تنفيذيا للجنة القدس، من مشاريع "سوسيو اقتصادية" وانجازات ثقافية لحماية القدس ودعم صمود أهلها المرابطين، بما يجعل الوكالة في طليعة المؤسسات العاملة بمدينة القدس.وقال: "بتعليمات وإشراف مباشر من الملك محمد السادس، شملت منجزات الوكالة خلال سنة ٢٠١٨ ١١ مشروعا، وعلى الخصوص مشاريع حماية التراث الثقافي والعمراني للمدينة، ومشاريع المساعدة الاجتماعية بهدف صمود المقدسيين، ومشاريع الاشعاع الثقافي والفكري، والمحافظة على الارشيف الوطني الفلسطيني، ومشروع بيت المغرب في القدس".وأشار الحمزاوي الى المكرمات الملكية لفلسطين وشعبها كالمستشفى الميداني في غزة والمساعدات الطبية والغذائية وتمويل نفقات ترميم بعض اجزاء المسجد الاقصى المبارك.ولفت الى مجالات التعاون الثنائي بين البلدين وتناميه من خلال التبادل المكثف لزيارات كبار المسؤولين بالبلدين التي شملت مجالات متعددة.واستعرض الحمزاوي الانجازات التنموية التي تحققت في المملكة منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش، لتحقيق المجتمع النهضوي والمستقبلي للأمة المغربية.

وفا ٢٠١٩/٧/٣٠

***

اشتية باجتماع الاشتراكية الدولية نتنياهو ليس شريكا في السلام وادارة ترمب غبية"

رام الله – وفا– جعفر صدقة

اعتبر رئيس الوزراء محمد اشتية، اليوم الثلاثاء، أن رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو ليس شريكا في السلام، فيما وصف ادارة الرئيس الاميركي دونالد ترمب بأنها "ادارة غبية".

وقال اشتية، في افتتاح اجتماع للاشتراكية الدولية برام الله، بحضور احزاب اسرائيلية، "هناك انتخابات في اسرائيل في ١٧ ايلول، نتنياهو والحكومات اليمينية التي قادها، لم تشكل يوما شريكا سياسيا. اسرائيل نتنياهو تسرق ارضنا ومالنا وتقتل ابناءنا. نريد شريكا اسرائيليا في السلام على اساس حل الدولتين".

واضاف أن اسرائيل في ظل حكم نتنياهو باتت امام خيارات محدودة "فلأول مرة منذ ١٩٦٧ يتفوق الفلسطينيون (٦.٨ مليون نسمة) على اليهود (٦.٦ مليون نسمة) بين نهر الاردن والبحر المتوسط، بفارق مئتي الف لصالح الفلسطينيين. نتنياهو وضع اسرائيل امام: اما حل الدولتين واما الموت ديمغرافيا، اما حل الدولتين او لا دولة يهودية ديمقراطية، اما حل الدولتين او لا سلام".

ووصف اشتية ادارة ترمب بانها "ادارة غبية، اذ اعتقدت انها تستطيع دفع الشعب الفلسطيني الى الاستسلام، لكن شعبنا اثبت انه لن ينهزم ولن يستسلم، ولن يقبل باقل من الحد الادنى، وهو الحرية والاستقلال ودولة ذات سيادة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس".

واعتبر اشتية ان خطة الادارة الاميركية لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، المسماة "صفقة القرن" "هدفها القضاء على حل الدولتين، لهذا رفضناها"، متهما ادارة ترمب "بممارسة عملية ابتزاز للشعب الفلسطيني" بقراراتها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها اليها واغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن وتجفيف المصادر المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

واضاف: ادارة ترمب قالت انها ستحل القضية الفلسطينية وانها ستنجز صفقة القرن، ونحن رحبنا بذلك في البداية، وعقد الرئيس محمود عباس اربعة لقاءات مع ترمب في واشنطن، وبيت لحم، والرياض، واخيرا في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وابدينا كل النوايا الحسنة، لكننا فوجئنا بخطوات غير مسبوقة في عدائيتها. ادركنا ان كل هذا جاء ضمن منهجية اميركا لتسويق صفقة القرن. ما يجري امر خطير على مستقبل فلسطين والمنطقة والعالم".

وقال: المنهج المستخدم في التحضير للصفقة هو منهج تاجر عقارات في نيويورك. منهج الابتزاز، يقوم على عقلية ضرورة وجود منتصر ومهزوم. ادارة ترمب تمارس منهج الابتزاز بهدف دفعنا نحو الهزيمة وقبول صفقة القرن، هذه ادارة غبية باعتقادها اننا سنستسلم".

واضاف: "في إطارها العام للصفقة، ارادت الادارة الاميركية قلب المبادرة العربية للسلام، والتي تنص على انسحاب اسرائيل الكامل مقابل علاقات معها، لكن الادارة الاميركية تريد تطبيعا دون تطبيق الاستحقاق السياسي".

ووصف اشتية الشق الاقتصادي لـ"صفقة القرن" بانه "عبارة عن مجموعة مشاريع جمعت من وثائق لجهات مختلفة، دولية وفلسطينية، وليس فيها أي شيء جديد، لكن هدفها قلب المعادلة من الارض مقابل السلام الى المال مقابل السلام، وهذا رفضناه رفضا قاطعا، فنحن لا نبحث عن لقمة اضافية او رغيف اضافي، بل نبحث عن عزة النفس والكرامة والحرية ودولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس".

في الشق السياسي، قال اشتية "سمعنا نتنياهو يقول ان المستوطنات ستبقى، والقدس خارج المفاوضات، ولا عودة للاجئين، ولا سيادة غربي نهر الاردن الا لدولة اسرائيل، وهذا ردده الكثير من الشخصيات في الادارة الاميركية، اذا ماذا تبقى؟ تبقى فقط كيانية ممسوخة في قطاع غزة، لهذا اصبح القطاع ارضا لحرب بالوكالة بين عشرة متصارعين، بعضها يريد الحفاظ على الامر الواقع، والبعض الاخر بقيادتنا ومعنا مصر، يريد الحفاظ على حل الدولتين".

واضاف: كل هذا يأتي في اطار ضرب حل الدولتين، وعليه تشن اسرائيل حربا ممنهجة، فما جرى في واد الحمص من هدم لحوالي ١١٠ شقق سكنية بعضها في مناطق (أ) تطهير عرقي للفلسطينيين ضمن مخطط القدس ٢٠/٢٠ الهادف لخفض عدد الفلسطينيين الى اقل من ١٩% من مجمل سكان المدينة، وفي هذا الاطار بات نحو ١١٢ ألف فلسطيني خارج المدينة وخارج الجدار" الفاصل.

وضمن هذه الحرب أيضا، بحسب اشتية، ما تمارسه اسرائيل في الاغوار، التي تشكل ٢٨% من الضفة الغربية، "وهي تقول اما ان تعطونا اياها او نأخذها، وهي تخطئ باعتقادها ان الاغوار تشكل عمقا "امنيا" لها، فهي سلة غذاء فلسطين".

اما الجبهة الثالثة للحرب الاسرائيلية لضرب حل الدولتين، قال اشتية، فمسرحها المناطق المسماة (ج)، وتشكل ٦٢% من الضفة الغربية، "والتي تتعامل معها اسرائيل باعتبارها خزانا جغرافيا لتوسيع الاستيطان، حيث وصل عدد المستوطنات الى ٢٢٠ مستوطنة، تضم حوالي ٧١١ الف مستوطن، يشكلون ٢٤% من السكان" في الضفة الغربية.

وقال: في هذا السياق يأتي حصار غزة وعزلها عن باقي الاراضي الفلسطينية" واضاف رئيس الوزراء ان اسرائيل تخوض حربا ضد الشعب الفلسطيني على جبهة رابعة هي "حرب المال، بالسعي لتجفيف المصادر المالية للسلطة الوطنية".

وقال: السلطة الوطنية تقوم بواجبها تجاه ٧٦٠٠ اسير في سجون الاحتلال. نحن نهتم بالأيتام الذين قتلت آباءهم ماكينة الاحتلال".

وطالب اشتية الاشتراكية الدولية بالعمل على وقف سرقة الاراضي الفلسطينية من قبل اسرائيل، واعادة الاعتبار لحل الدولتين، والزام اسرائيل بدفع ثمن انتهاكاتها لحقوق الانسان، والضغط على حكومات الدول التي يحمل المستوطنون جنسياتها للطلب منهم مغادرة الاراضي الفلسطينية، والطلب من الجامعات في مقاطعة جامعة ارئيل المقامة في مستوطنة داخل الاراضي الفلسطينية، ودعم مبادرة الرئيس عباس الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط على اساس الشرعية الدولية.

وفي اطار مواجهة هذه التحديات، قال اشتية إن السلطة الوطنية بدأت العمل بعدة استراتيجيات، "فالحكومة بدأت استراتيجية مبنية على الانفكاك التدريجي عن الاحتلال، وعليه بدأنا بإحلال المنتجات المحلية، وتعزيز عمقنا العربي، ومشاريع في الطاقة النظيفة، ووقف التحويلات الطبية الى المستشفيات الاسرائيلية، ومشاريع في الحصاد المائي، وغيرها".

كذلك، قال اشتية انه في ظل عدم التزام اسرائيل باي من الاتفاقيات الثنائية الموقعة مع منظمة التحرير، "فقد اتخذت القيادة الفلسطينية قرارا بتعليق العمل بهذه الاتفاقيات، لان اسرائيل لا تحترم أي منها، وتخرقها بشكل ممنهج، وقد شكلنا صباح هذا اليوم (الثلاثاء) لجنة لدراسة آليات تنفيذ هذا القرار".

واضاف: نحن طلاب سلام، وملتزمون بكل الاتفاقيات، لكن لا يعقل ان يبقى طرفا ملتزما وطرفا آخر لا يلتزم بأي شكل من الاشكال".

وتابع: نحن عبرنا استراتيجية الكفاح المسلح، واستراتيجية المفاوضات، ثم استراتيجية تدويل الصراع بالذهاب الى كل المنابر والمؤسسات الدولية، والآن نحن نعبر الاستراتيجية الرابعة، وهي تعزيز صمود اهلنا في ارضهم".

وقال اشتية ان انجاز المصالحة يشكل إحدى استراتيجيات مواجهة التحديات القائمة، ووجه خطابه الى الامين العام للاشتراكية الدولية لويس ايالا، قائلا: "انا جاهز للذهاب مع الحكومة الى غزة غدا على قاعدة تنفيذ اتفاق تشرين الاول من العام ٢٠١٧ . استراتيجيتنا تقوم على اساس سلطة واحدة وسلاح واحد ورجل امن واحد. ان لم ترد حماس، فهناك مبادرة قدمها الرئيس محمود عباس بالذهاب الى انتخابات عامة".

من جهته، قال مفوض العلاقات الدولية في حركة "فتح"، ممثلها في الاشتراكية الدولية روحي فتوح، إن اجتماع الاشتراكية الدولية في رام الله "من اجل التضامن والوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني في كفاحه نحو الحرية والاستقلال، ومن اجل التصدي للمخططات الاميركية وصفقة القرن، التي زادت

الأمور تعقيدا، خاصة بعد القرارات الاميركية المتعلقة بالقدس، مخالفة بذلك قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية ذات الصلة".

وأضاف: يوما بعد يوم تزداد الهجمة على الشعب الفلسطيني. هذه السياسات شجعت دولة الاحتلال على الاستمرار في التوسع الاستيطاني وتهويد القدس وتفريغها من أصحابها، وآخرها هدم ونسف مئات الشقق السكنية في صور باهر، إضافة الى ما تقوم به في الأغوار.

وتابع: "نحن أصحاب الحق والمكان، ومع هذا قبلنا التعايش مع دولة اسرائيل وفق رؤية حل الدولتين، وهي رؤية تنكرت لها الادارة الاميركية واسرائيل التي وقعت اتفاقيات مع منظمة التحرير تخلت عنها، ما دفعنا الى وقف العمل بهذه الاتفاقيات".

وناشد فتوح الاشتراكية الدولية "الوقوف ضد الممارسات الاميركية والاسرائيلية، وإعادة عملية السلام الى مسارها، فلن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط دون حل الدولتين".

بدوره، اعتبر الأمين العام للاشتراكية الدولية لويس ايالا، قرارات الادارة الاميركية الحالية بخصوص قضية الشرق الأوسط "تذهب بعيدا عن الاجماع الدولي والشرعية الدولية".

وقال: إن المنظمة الدولية بهذا الاجتماع برام الله "أردنا ان نكون جزءا مما يحدث، فحل الدولتين هو ما نحتاج الى تحقيقه، والاشتراكية الدولية تعمل على ذلك، ونحن سعداء بان الموجودين، فلسطينيين واسرائيليين، يتشاركون في رؤية حل الدولتين، ونحن نتطلع هذا العام الى اجابة حول هذه الرؤية".

ويشارك في اجتماع الاشتراكية الدولية ممثلون عن ٢٢ حزبا سياسيا من ١٤ دولة، فيما غاب ممثل حزب العمال الاشتراكي الاسباني فؤاد أحمد سعدي، الذي منعته اسرائيل من الدخول لأصوله الفلسطينية.

واعتبر ايالا القضية الفلسطينية "قضية عالمية وليست خاصة بالمنطقة. مهمتنا هي المضي قدما في تعزيز حرية الناس وحقوقهم".

ودعا عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، أحمد مجدلاني، الأحزاب الاشتراكية إلى حث بلدانها للاعتراف بدولة فلسطين للحفاظ على حل الدولتين وقطع الطريق أمام محاولات الاحتلال ضم أجزاء من الضفة الغربية والمستوطنات .

وقال إن نتنياهو وبدعم وتشجيع من سفير الولايات المتحدة في دولة الاحتلال يعمل على ضم الضفة الغربية وإقرار القوانين العنصرية والفاشية .

وأضاف مجدلاني: السلام خيار استراتيجي، وما تريده ادارة ترمب ونتنياهو هو فرض الاستسلام، ونحن لن نستسلم، بل نعمل على الانفكاك التدريجي عن الاحتلال لبناء مؤسسات دولتنا الفلسطينية، وتغيير طابع ومضمون السلطة إلى دولة .

وطالب الأحزاب الاشتراكية التي تعقد اجتماعها بدولة فلسطين أن تدعم حركة المقاطعة وتعمل على مقاطعة منتوجات المستوطنات لأنها نتاج الفصل العنصري.

وتأسست الاشتراكية الدولية في أوائل خمسينيات القرن الماضي، وهي منظمة سياسية دولية تضم في عضويتها، نحو ١٧٠ حزبا من القارات الخمس، ذات توجهات ديمقراطية اجتماعية أو اشتراكية أو عمالية، بضمنها العديد من الأحزاب والفصائل الفلسطينية، على رأسها حركة "فتح".

وفا ٢٠١٩/٧/٣٠

****

رئيس الوزراء الفلسطيني يعلن عن تشكيل لجنة لتنفيذ تعليق الاتفاقيات مع إسرائيل

فلسطين المحتلة – وكالات – <<... أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتيه، أن القيادة الفلسطينية، شكلت لجنة، لتنفيذ قرارها بتعليق اتفاقيات التنسيق الأمني مع إسرائيل.

وقال اشتيه أمس الثلاثاء، خلال المؤتمر السنوي العام لمنظمة الاشتراكية الدولية، المنعقد في مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية، إن قرار القيادة جاء نتيجة خرق إسرائيل لكل الاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وقدم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، خطة بإقامة مشاريع بناء لفلسطينيين في المناطق المصنفة «ج» بالضفة الغربية المحتلة، مقابل توسيع البناء داخل المستوطنات الإسرائيلية في تلك المناطق. الخطة قدمها نتنياهو، الإثنين، إلى المجلس الوزاري المصغر «الكابينت»، بحسب قناة إسرائيلية رسمية.

وبحث (الكابينيت)، في اليومين الماضيين، في مقترح قدمه رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بشأن أعمال بناء استيطانية في المنطقة ج في الضفة الغربية المحتلة. ونقلت صحيفة «هآرتس» أمس الثلاثاء، عن مصادر مطلعة على الموضوع قولها إن مقترح نتنياهو يقضي ببناء ٦٠٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات و٧٠٠ وحدة سكنية للفلسطينيين، لكن ليس واضحا ما إذا كان المقترح يقضي ببناء وحدات سكنية فلسطينية جديدة أن إصدار تصاريح بناء لوحدات سكنية تم بناؤها بدون تصاريح بناء وصدرت قرارات بهدمها.

ويأتي بحث الكابينيت في مقترح نتنياهو قبل أيام من وصول جاريد كوشنير، مستشار وصهر الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلى إسرائيل. ويعتبر كوشنر المسؤول عن تطبيق خطة «صفقة القرن» الأميركية، التي تزعم أنها ترمي لتسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وحسب الصحيفة، فإن جهات سياسية إسرائيلية قدرت أن مقترح منح تصاريح بناء للفلسطينيين في المنطقة ج نابع من ضغوط أميركية.

الدستور ٢٠١٩/٧/٣١ ص٢٠

****

الهدمي يضع السفير المصري في صورة آخر المستجدات بمدينة القدس

رام الله –وفا– أطلع وزير شؤون القدس فادي الهدمي السفير المصري لدى دولة فلسطين عصام عاشور على آخر التطورات الحاصلة في مدينة القدس المحتلة.

وأشاد الهدمي خلال لقائه السفير المصري بمقر السفارة، في رام الله، بالمواقف المصرية الثابتة والواضحة تجاه القضية الفلسطينية، مثمنا الدور الهام والتاريخي الذي تلعبه الحكومة المصرية في سبيل دعم القضية الفلسطينية لتحقيق أهدافها ونيل حقوقها وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، مؤكدا العمق العربي والإقليمي الذي توفره مصر للقضية الفلسطينية.

وتطرق اللقاء لآخر المستجدات الحاصلة في مدينة القدس، ولا سيما جريمة الحرب التي اقترفتها الآليات العسكرية الإسرائيلية الأسبوع الماضي في بلدة صور باهر جنوب القدس، وذلك بتدميرها لقرابة عشرة مبانٍ سكنية وتهجير ساكنيها.وأوضح الهدمي أن حكومة الاحتلال ضربت بعرض الحائط جميع القوانين والأعراف الدولية وتنكرت لجميع الاتفاقات الموقعة وتجاهلت الحقوق التاريخية لشعبنا الفلسطيني، وذلك بتنفيذها لأكبر عملية هدم منذ العام ١٩٦٧ بالرغم من أن غالبية هذه المباني واقعة في المنطقة المصنفة (أ) وفقا لاتفاقية أوسلو، وحاصلة على جميع التراخيص اللازمة من السلطة الوطنية.من ناحيته، استنكر السفير المصري هذه الجريمة وأدانها بأشدّ العبارات واعتبرها عقبة أمام عملية السلام وخطوة للخلف.

وأكّد عمق العلاقات التي تجمع بين الحكومتين الفلسطينية والمصرية وبين الشعبين الشقيقين، وعبّر كذلك عن دعم الحكومة المصرية للشعب الفلسطيني حتى نيل استقلاله وإحقاق حقوقه التي كفلتها جميع المواثيق الدولية.

وفا ٢٠١٩/٧/٣٠

****

سيادة المطران عطا الله حنا : " يجب تفعيل دور الجاليات العربية والفلسطينية في مختلف ارجاء العالم بهدف التعريف بعدالة القضية الفلسطينية"

القدس – دعا سيادة المطران عطا الله حنا رئيس اساقفة سبسطية للروم الارثوذكس اليوم سفاراتنا في الخارج وكذلك ابناء الجاليات الفلسطينية والعربية ومؤسساتهم وهيئاتهم بضرورة ان يقوموا بدورهم المأمول في ابراز عدالة القضية الفلسطينية وتوعية الرأي العام في عالمنا بما يحدث في فلسطين بشكل عام وفي مدينة القدس بشكل خاص.

ان السلطات الاحتلالية تسعى للضغط على بعض الحكومات في العالم من خلال تقديم اغراءات وحوافز معينة لكي يتخذوا قرارا بنقل سفاراتهم للقدس وهنالك حملة احتلالية هدفها نقل سفارات عدد من الدول الى المدينة المقدسة .

ولذلك وجب على جالياتنا ومؤسساتنا وهيئاتنا المنتشرة في سائر ارجاء العالم بأن تقوم بنشاط مضاد هدفه منع نقل هذه السفارات للقدس وهدفه اولا وقبل كل شيء توعية الشعوب في عالمنا بحقيقة ما يحدث في ارضنا المقدسة وخاصة في مدينة القدس.

ان الصور المروعة للدمار الهائل الذي حل بوادي الحمص وما يحدث في البلدة القديمة من القدس من استهداف يطال المقدسات والاوقاف الاسلامية والمسيحية كما وكافة ابناء شعبنا ناهيك عن حصار غزة وكافة المظالم التي يتعرض لها انساننا الفلسطيني فإن كل هذا يجب ان يصل الى العالم ويجب ان تقاوموا سياسة التضليل والتعتيم الاعلامي والتي تصل في بعض الاحيان الى التحريض على شعبنا والاساءة اليه .ان نشاطا من هذا النوع يحتاج الى تظافر الجهود ما بين السفارات الفلسطينية والعربية وما بين المؤسسات الفلسطينية والعربية والهيئات الفاعلة في الدول والمجتمعات المتعددة.فنحن قادرون على ايصال رسالة فلسطين الى كل شعوب الارض وهذا ما يجب ان نقوم به جميعا . وقد جاءت كلمات سيادة المطران هذه لدى استقباله عددا من النشطاء الفلسطينيين في عدد من الدول الاوروبية والذين يقومون بجولة في الاراضي الفلسطينية حيث قدم لهم بعض الاقتراحات والافكار العملية الهادفة الى مواجهة التحريض الممارس بحق شعبنا وكذلك سياسة التضليل الاعلامي وتزوير الحقائق والوقائع ، كما وقدم سيادته للوفد بعض الافكار والاقتراحات حول مسألة نقل سفارات بعض الدول الى القدس حيث ان سلطات الاحتلال تبذل جهودا وتقدم اغراءات لكثير من الدول لكي تتخذ قرارا من هذا النوع.

مكتب المطران عطا الله حنا ٢٠١٩/٧/٣٠

***

تقارير / اعتداءات

الاحتلال يحقق مع طفل (٤) سنوات بزعم إلقاء حجارة باتجاه مركبة عسكرية

فلسطين المحتلة – وكالات – ندّد رئيس هيئة الأسرى الفلسطينية (تابعة لمنظمة التحرير)، قدري أبو بكر، الإثنين، باستدعاء سلطات الاحتلال الإسرائيلية طفلًا فلسطينيًا (٤ أعوام) من مدينة القدس المحتلة، للتحقيق معه.

وسلمت السلطات الإسرائيلية، في وقت سابق الإثنين، طلب استدعاء للتحقيق مع الطفل المقدسي محمد ربيع عليان من بلدة العيسوية وسط القدس؛ بزعم «إلقاء حجارة باتجاه مركبة عسكرية إسرائيلية خلال اقتحامها البلدة«.

واقتحمت قوات إسرائيلية البلدة، الإثنين، ولاحقت الطفل عليان، وعندما تواجدت عائلته في المكان، سلمتها القوات طلب استدعاء لإحضاره، أمس الثلاثاء، إلى مركز الشرطة، للتحقيق معه.

وقال رئيس هيئة الأسرى الفلسطينية، في بيان، إن «الاحتلال يرتكب جرائم علنية وواضحة بحق القاصرين، والطفولة الفلسطينية تتعرض للخطر الشديد والدائم في ظل صمت المجتمع الدولي تجاه الانتهاكات الإسرائيلية«.

وشدد أبو بكر على أن إسرائيل «صعدّت من استهدافها للقدس والمقدسيين خلال السنوات القليلة الماضية، ولوحظ أن هناك هجمة منظمة بحق الأطفال المقدسيين بشكل خاص«.

وصعدت إسرائيل من استهدافها لمدينة القدس وسكانها، وخاصة بلدة العيسوية، في أعقاب اغتيال جيش الاحتلال شابًا فلسطينيًا في البلدة (٢٠ عامًا)، نهاية حزيران الماضي. وحذر أبو بكر من محاولات إسرائيل «تشويه مستقبل الأطفال، وتدمير واقع الشباب الفلسطيني«.

وأصدرت محاكم إسرائيلية، خلال السنوات الثلاثة الماضية، أحكامًا بحق نحو عشرين طفلاً، غالبيتهم من القدس. ومن بين هؤلاء الطفل أحمد مناصرة، الذي حُكم عليه بالسجن الفعلي لمدة تسع سنوات ونصف السنة، وفق هيئة الأسرى.

إلى ذلك، شن جيش الاحتلال فجر أمس الثلاثاء، حملة اعتقالات بمناطق مختلفة بالضفة الغربية، فيما أصيب ١٣ شابا بجروح وحالات اختناق بمواجهات مع الاحتلال في نابلس خلال اقتحام مئات المستوطنين لقبر يوسف.

وشرع ١٩ معتقلا فلسطينيا في سجون الاحتلال، أمس الثلاثاء، في إضراب مفتوح عن الطعام تضامنا مع عدد من المعتقلين المضربين عن الطعام رفضا لاعتقالهم الإداري «دون محاكمة». وقال حسن عبد ربه، الناطق باسم هيئة شؤون الأسرى التابعة لمنظمة التحرير، للأناضول، إن ١٩ معتقلا ينتمون للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (أحد فصائل منظمة التحرير) شرعوا أمس الثلاثاء بالإضراب المفتوح عن الطعام. ويقبع المضربون في سجني النقب وريمون جنوبي فلسطين التاريخية.

وأضاف عبد ربه إن الاضراب اسناد وتضامن مع عشرة معتقلين في السجون الإسرائيلية مضربين عن الطعام رفضا لاعتقالهم الإداري. وأشار إلى أن المعتقلين أكدوا المضي في الإضراب حتى تحقيق مطالب زملائهم. والاعتقال الإداري، هو قرار اعتقال دون محاكمة، لمدة تتراوح بين شهر إلى ٦ أشهر، ويتم إقراره بناء على «معلومات سرية أمنية» بحق المعتقل، ويتم تمديده لمرات عديدة. ووثّق مركز الميزان لحقوق الإنسان، استشهاد ٥٤ فلسطينيا، بينهم ١٢ طفلا و٤ نساء، في قطاع غزة، بنيران قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٩ وأصابت ٣٧٢٣ بينهم ١٢٢٦ طفلا و١٧٩ امرأة.

واتهم إسرائيل باستخدام «القوة المميتة» لإيقاع أكبر عدد من الضحايا في صفوف المدنيين، خاصة المشاركين في مسيرات «العودة» السلمية التي تنظم أسبوعيا قرب السياج الفاصل شمال وشرق القطاع...>>.

الدستور ٢٠١٩/٧/٣١ ص٢٠

***

شؤون مقدسية

تسهيل سفر المقدسيين للأردن يدعم السياحة

داود كتاب

يبدو أن السياحة القادمة إلى الأردن تتعثر نوعا ما لأسباب عديدة منها داخلية ومنها خارجية. فالوضع الأمني في دول الجوار سبب بتقليص بعض السياحة العربية كما والانفتاح الثقافي والفني والترفيهي في المملكة العربية السعودية قلل من حضور العديد من السعوديين للأردن ومهرجانات الاردن كما كان يحدث في السابق.

مجموعة مجاورة للأردن ما تزال تشارك الأردنيين في الاحتفالات والمهرجانات وغيرها وهم الفلسطينيون. فتفيد الهيئات المسؤولة ان عدد فلسطينيي الـ ٤٨ الذين يحضروا للاردن لحضور الاحتفالات والمهرجانات لم يتراجع بل في تزايد.

إلا أن هناك مجموعة مهمة ذات علاقة قوية مع الأردن وهي سكان القدس العربية والتي ماتزال تعاني من الصعوبة وارتفاع التكلفة في الحضور للأردن الأمر الذي يدفع العديد منهم للسفر لتركيا وغيرها من خلال مطار اللد.ولكن هذه الفئة المهمة للسياحة وللعلاقة الوطيدة مع الاردن ممكن زيادتها من خلال بعض التغييرات الادارية البسيطة وغير المكلفة على الحكومة الاردنية ولكنها قد توفر المبالغ الكبيرة للمقدسيين. فلو تسمح الحكومة الاردنية للمقدسيين دخول الأردن عبر جسر الشيخ حسين الشمالي كما

تسمح لفلسطيني الـ ٤٨ فمن المؤكد ان العديد من العائلات ستأتي للاردن بسياراتهم. بالنسبة لاسرائيل فمركبات سكان القدس كما سكان الناصرة تحمل اللوحات الصفراء.

ولا تمانع إسرائيل ان يسافر المقدسي عبر جسر الشيخ حسين بواسطة وثيقة السفر لاسية باسية وهي نفس الوثيقة التي يستخدمها المقدسي للسفر من مطار اللد الى اي مكان في العالم بما فيه مطار الملكة علياء.فلماذا يسمح للمقدسي دخول الأردن جوا عن طريق مطار الملكة علياء وهو معبر دولي ويمنع من دخول الأردن من معبر جسر الشيخ حسين وهو ايضا معبر دولي علما ان المقدسي في كلا المعبرين يدخل اصلا بجواز سفره الأردني. فلماذا نجبر المقدسي على العبور فقط من خلال جسر الملك حسين ومن خلال التصريح ومدت سريانه ثلاث سنوات وتكلفته باهظة ومكررة في حين اللاسية باسية تكلفتها رمزية وتدفع لمرة واحدة وسارية المفعول لمدة خمس سنوات.

لقد سمحت للمقدسيين استخدام جسر الشيخ حسين قبل سنوات وثم عادت لمنع المقدسيين دون ايضاح السبب.لقد مرت سنوات طويلة وسياسة الجسور غير متغيرة مع انه هناك فرص مهم لزيادة ارتباط المقدسيين باخوانهم في الاردن وتقليل استخدامهم للمطار الاسرائيلي .من الضروري ان يتم اعادة التفكير والاستراتيجية الادراية للجسور وقد تستطيع الحكومة الأردنية الاستفادة من خبرات قانونيين ومجلس الأوقاف الإسلامي في القدس لمعرفة ان كان اي تغيير يسبب ضرر على حقوق المقدسيين وسيكون الجواب بالعكس ان تسهيل سفر المقدسيين عبر الجسور بدل من المطار سيزيد من صمود المقدسيين وارتباطاتهم في محيطهم العربي ويكون أفضل وسيلة لمحاربة الإسرائيلية والتدويل والهجرة.

الدستور ٢٠١٩/٧/٣١ ص١٥

***

آراء عربية

هل تملك منظمة التحرير خطة فعلية لتجميد الاتفاقات مع إسرائيل

المحامي علي أبو حبلة

تجميد الاتفاقات ملزمة بمطالب فلسطينية بسقف زمني يسبق الإعلان عن دولة فلسطين تحت الاحتلال. يكثر الحديث عن مسؤولين فلسطينيين عن الخطوة التالية بعد قرار الرئيس محمود عباس بوقف العمل بجميع الاتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي. وياتي الجواب فضفاضا دون إعطاء موقف شافي يستند لخطة استراتجيه متبوعة بمطالب فلسطينيه محدده من قبل الأمم المتحدة والرباعية الدولية والمجتمع الدولي على الاحتلال التجاوب معها وتحقيقه وفق مضمون اتفاق «إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية ومحدد بسقف زمني خمس سنوات وقد انتهى السقف الزمني منذ ما يزيد على عشرون عاما وهذا بحد ذاته مبرر وسند قوي بيد الفلسطينيين لتبرير وصحة مطالبهم المحقة وهي أن المرحلة

الانتقالية انتهت وحان الوقت للوصول إلى تسوية نهائية مبنية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة وإقامة ألدوله الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وتفسير البعض للخطوة التالية تصريحات فضفاضة ودون توضيح موقف ورؤيا بحيث تتصدر التصريحات بعد هذا القرار الهام تكمن بالالتزام الكامل بكل ما تم الاتفاق عليه في اجتماع القيادة، ومواجهة كل اجراءات الاحتلال؛ لإنجاح القرارات التي تم اتخاذها ومن ضمنها الحراك الشعبي، مشيراً إلى أن برنامجَ الفعاليات الموحد سيتم الاعلان عنه في الأيام القادمة. وهنا بالفعل تستوقفنا الكثير من التساؤلات عن عملية الإجراءات لعملية تجميد الاتفاقات وتدعيم الصمود الفلسطيني ضمن خطة وطنيه لاعادة ترتيب البيت الفلسطيني وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينيه وتمثيل جميع القوى والفصائل الفلسطينية في اطار منظمة التحرير بما فيها حركتا الجهاد وحماس وذلك لمواجهة الإجراءات وردات الفعل الاسرائيلية.

التعامل الإسرائيلي الرسمي لغاية الآن بتجاهل قرار وقف العمل بالاتفاقات بين الفلسطينيين والاسرائيليين ليس من باب الاستهتار او الاستخفاف بمن اتخذ هذا القرار حيث انه من غير المعقول ان تتعامل المؤسسات الامنية الاسرائيلية بهذا الاستهتار مع قرارات ومواقف تدرك بأنه سيكون لها أبعاد خطيرة على الوضع الأمني في حال تم تنفيذها أو على الأقل تنفيذ جزء منها.

لذلك هم ينتظرون الخطوات العملية الفلسطينية لترجمة هذا القرار على ارض الواقع وفقا لالية التعامل الاسرائيلي مع الوضع الفلسطيني فأنهم يتعاملون وفق سيناريوهات تعطي ردودا لكل التطورات التي قد تحدث في المستقبل، بما في ذلك تنفيذ السلطة لتهديداتها التي تطلقها بعد كل اعتداء سافر يحرج السلطة ويقوض من صلاحياتها وينتزع قطعة اخرى من الجثة التي اسمها اتفاقات اوسلو التي لم تبق منها اسرائيل سوى ما تريد.

لن يتوقف الإسرائيليون عند مصطلح (وقف العمل بالاتفاقات الموقعة). المصطلحات الفلسطينية المتنوعة التي يستخدمونها بعد كل اجتماع تاريخي او مفصلي.

لا تهم الإسرائيلي من قريب او بعيد، ولا يميزون بين وقف أو إلغاء أو إعادة النظر او تجميد العمل في الاتفاقات الموقعه بين السلطة واسرائيل لان ما يهمهم هو ما يجري على ارض الواقع.

وكأن لسان حالهم يقول إذا كان هذا الأمر يبقى مجرد قرارات غير قابلة للتطبيق أو غير مقصود تطبيقها سواء لعدم وجود قدرة على ذلك او عدم وجود رغبة آو عدم وجود مصلحة، وطالما إسرائيل ومنذ انهيار العملية السياسية في كامب ديفيد تفعل كل ما تريد من جانب واحد، وطالما ستواصل فعل كل ما تريد على ارض الواقع فليقل الفلسطيني ما يشاء.

على اية حال، بغض النظر عن الأسباب التي كانت خلف عدم تنفيذ قرارات اتخذها المجلس الوطني والمجلس المركزي وتنفيذية المنظمة ومركزية فتح والتي لها علاقة بوقف أو إلغاء او تجميد أو فك ارتباط والتي على اثر هذه القرارات تم تشكيل لجان لتقديم توصيات لوضع آليات التنفيذ لهذه القرارات الإستراتيجية.

وبغض النظر عن الجدية أو عدمها فإن وقف العمل بالاتفاقات الموقعة مع إسرائيل وفقا لتصريحات لمسؤولين فلسطينيين ليس بالأمر السهل، وفي ظل الظروف الحالية الفلسطينية والإقليمية والدولية من غير الممكن ان يتم تنفيذ هذا القرار لا بشكل تدريجي ولا دفعة واحدة إلا إذا كان هناك قرار بإلقاء مفاتيح السلطة في وجه الاحتلال الإسرائيلي كما هدد الرئيس محمود عباس وقيادات فلسطينية أخرى في أوقات سابقة.

فك ارتباط او إلغاء اتفاقات مع إسرائيل في ظل استمرار الوضع الراهن هو أمر غير ممكن لان سلطة الأمر الواقع هي جزء من الاتفاقات ألموقعه مع إسرائيل التي تريد السلطة أن توقف العمل بها.

اتفاقات أوسلو كانت تهدف إلى انعتاق الفلسطينيين من قيود الاحتلال ونقلهم إلى مرحلة الدولة المستقلة، لكن النتيجة كانت عكسية حيث أصبحت هذه القيود أكثر صرامة وأصبح الفلسطينيون يدورون في فلك الاحتلال الإسرائيلي أكثر. فقط الاحتلال الإسرائيلي أصبح محرر من تحمل مسؤوليات احتلاله وإجراءاته على الأرض.

لكي تنفذ القيادة الفلسطينية تهديداتها وتحول قراراتها إلى خطوات عملية يجب ان يكون لديها ردود ومواقف مبنية على خطة استراتجية للخطوات الإسرائيلية المضادة التي هي جاهزة في أدراج الاحتلال والمخابرات الإسرائيلية ومصادق عليها من القيادة السياسية اليمينية المتطرفة بزعامة نتنياهو الذي يعتبر وجود السلطة الفلسطينية كيان لم يعد ضرورة لوجوده سوى استمرار التعاون الأمني معه، أو بتعبير أكثر دقه الاستفادة الأمنية من هذا الكيان.

على ارض الواقع، ما الذي يمكن الافتكاك منه او إيقاف العمل به مع الاحتلال الإسرائيلي وتوفير بديل عملي له بعيدا عن العواطف والشعارات الرنانة. فهل نستطيع مثلا وقف التعامل مع سجل السكان وعدم إرسال الإحداثيات والمواليد الجدد لكل مولود فلسطيني أو إصدار هويه لمولود جديد او جواز سفر دون مروره على الكمبيوتر الاسرائيلي،الجواب نعم نستطيع ولكن هل لدينا بديل في حال منع الفلسطيني الذي لم يحدث بيانته في الكمبيوتر الاسرائيلي من السفر عبر المعابر والحدود وحتى عبر الحواجز الاسرائيلية المنتشرة في كل مكان. او ان هناك توجه فلسطيني بإعلان العصيان المدني والتمرد على الاحتلال.

هل سنوقف العمل والتنسيق بين الوزرات الفلسطينية والدوائر المعنية وهل سنوقف العمل مع وزارة الاقتصاد الاسرائيلي في حال الاستيراد والتصدير؟ نعم نستطيع ذلك ولكن كيف سيتم استيراد البضائع او استيرادها دون اذن مسبق او تنسيق مسبق مع جهات الاختصاص الإسرائيلي؟.

هل حركة الرئيس محمود عباس والقيادات الفلسطينية من أعضاء تنفيذية ومركزية وورئيس وزراء ووزراء وأعضاء مجلس ثوري وقيادات فلسطينية ممن يحملون بطاقات الشخصيات المهمة التي كل تحركاتهم تكون عبر التنسيق مع الجانب الإسرائيلي من خلال هيئة الشؤون المدنية، هل إسرائيل ستواصل التعامل معهم اذا ما تم تنفيذ القرار الفلسطيني،؟

هل سيتم حقا وقف التنسيق الامني بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي الذي يحدث ليس فقط بشكل يومي بل بشكل لحظي، ام سيتم تركه للمراحل الأخيرة من تنفيذ الخطوات، اما من الناحية السياسية، هل سيتم تنفيذ التهديد الفلسطيني بسحب الاعتراف المتبادل الذي هو أساس التعامل بين إسرائيل والفلسطينيين؟. ان الطريق للخلاص الفلسطيني من الاحتلال والانعتاق من اتفاقات اوسلو التي حولتها اسرائيل الى مظلة لتنفيذ سياستها الاستيطانية والتخلي عن مسؤلياتها كقوة احتلال معروفه. تبدأ اولا وقبل كل شيء بتحصين الجبهة الداخلية وتفعيل مؤسسات الشعب الفلسطيني واعادة الاعتبار والحيوية لهذه المؤسسات التي افرغت من مضمونها.

وهنا تبرز اهمية الخطة الاستراتجية لكيفية وآلية تجميد الاتفاقات والخروج من اتفاق أوسلو وتحميل سلطات الاحتلال لمسؤولياتها كدولة احتلال وذلك من خلال التدرج من تنفيذ القرار القاضي تجميد الاتفاقات متبوعا بمطالب تضعها القيادة الفلسطينية بجدول وسقف زمني وترفع مطالبها لمجلس الأمن والأمم المتحدة وتضعها في عهدة الرباعية العربية والدولية وفي حال عدم تلبية وتحقيق المطالب فان القيادة الفلسطينية تعتبر في حل من التزامها باتفاق المبادئ وكافة الالتزامات وان قيادة منظمة التحرير تحمل الأمم المتحدة مسؤولياتها تجاه الفلسطينيين وتامين الحماية لهم استنادا لقرارات ومواثيق ومعاهدات الأمم المتحدة وان القيادة الفلسطينية تعلن ان دولة فلسطين بالكامل تحت الاحتلال هكذا يكون المخرج والتحلل من الاتفاقات والالتزامات التي تنكرت لها إسرائيل وتتنكر من الالتزام لتعهداتها لإنهاء احتلالها وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

الدستور ٢٠١٩/٧/٣١ ص١٤

***

وهم "الأمن" لإسرائيل

عبد اللطيف العواملة

من المفارقة ان تكون ذريعة الاعتداءات الاسرائيلية المتواصلة على الشعب الفلسطيني والدول المجاورة هي تحقيق الامن للاسرائيليين في فلسطين المحتلة، بينما الامن في غياب مستمر. فمتى واين حقق الظلم الامان المستدام؟. الامن بمفهومه الاوسع يشمل الوضع النفسي والاجتماعي، الراحة والطمأنينة، والتطلع بتفاؤل للمستقبل وبانسجام مع الغير ومع الذات.

يشدد «الوسطاء» الاميريكون والاوروبيون بشكل دائم في تصريحاتهم بان من اهم دعائم الحل المطلوب هو تحقيق الامن لاسرائيل، ويضيف بعضهم انه يجب العمل على التوصل الى تنمية اقتصادية للفلسطينيين. فالفلسطينيون بالطبع غير جديرين بالامن ويكفيهم الخبز وحده!. الجميع يدرك ان اسرائيل غير آمنة ولن تكون ما دامت تحتل ارض الغير وتتعامل بعنجهية مع الشرعية الدولية وتدير وجهها لضمير المجتمع العالمي.

لقد نجحت اسرائيل في امور عدة اهمها بناء كيان تعترف به وتسانده القوى الدولية. شيدت هذا الكيان وزرعته في بيئة اصطناعية وكانت قادرة على المحافظة عليه والارتقاء به في مناحي متعددة، ولكنها اخفقت في جعله دولة لها استقرارها وثباتها وحتى حضارتها بالمعنى الفعلي للحضارة. وبالرغم من تفوقها العسكري الهائل فان الامن الاسرائيلي يبقى على كف عفريت، وهذه مفارقة عجيبة يجب ان لاتفوتنا. فمهما كدست اسرائيل من اسلحة وعظمت من ترسانتها فانها تبقى قلقة خائفة تتلفت حولها في كل لحظة ويبقى حلم الامن بعيد المنال.

الا يفكر الفرد الاسرائيلي كيف تكون اعظم دولة في العالم الى جانبه ماديا وعسكريا ومعنويا ومع ذلك فهو فاقد للأمن؟ وكيف يمكن له ان يضع على قمة الهرم في تل ابيب اكثر قادته شراسة وتصلبا وخبرة في العنف ولا ينعم بالاستقرار، بل لا زال يعيش في ثكنة كبيرة؟

الدستور ٢٠١٩/٧/٣١ ص١٥

***

حرب صهيونية على الطفولة الفلسطينية

كمال زكارنة

محمد ربيع عليان ..طفل فلسطيني عمره اقل من اربع سنوات ، من بلدة العيسوية احدى ضواحي القدس المحتلة ،دخل التاريخ من بوابة المناضلين، وربما يكون اصغر كائن فلسطيني عمرا يشغل اجهزة الامن والتحقيق الاحتلالية ،ويستفز جنونهم وحقدهم وعداءهم المخزون بين ضلوعهم، وفي ذات الوقت يستقطب تضامن وتعاطف اقرانه من الاطفال الفلسطينيين والعالم ليصبح ايقونة الطفولة المهددة بالقتل والاعتقال والاحتجاز والانتزاع من احضان الأب والأم ،وساحات اللعب وكراسي الحضانات الصغيرة الملونة، وانتزاع الحقيبة الجميلة الصغيرة ايضا التي لا تتسع لاكثر من السندويشة وعلبة العصير ،قبل ان يتحول الى هدف لبنادق الاحتلال وكلبشاته وزنازينه.

من المؤكد ان جيشا بهذا المستوى من العقلية الاجرامية، والسلوك الارهابي بحاجة ماسة جدا لعلاجات نفسية مستعجلة، تشارك فيها اكثر كوادر الطب النفسي قدرة وكفاءة على مستوى العالم، ترشحها اقوى المراكز المتخصصة في هذا المجال على الصعيد العالمي، لانقاذ جنود الاحتلال الصهيوني اولا، خاصة العاملين في الاجهزة الامنية المختلفة وحمايتهم من انفسهم، وابعاد خطرهم عن اطفال فلسطين.

استهداف الطفولة الفلسطينية عموما والمقدسية خصوصا، يهدف الى قتل الروح المعنوية والوطنية لدى الاطفال الفلسطينيين، وزرع الرعب في نفوسهم لخلق متلازمة الخوف والاحتلال في قلب كل طفل فلسطيني، وعدم التفكير بمقاومة المحتلين عندما يصل الاطفال الى مرحلة الشباب من العمر، الى جانب الهدف الاساسي من كل هذه السياسات والممارسات وهو اقتلاع الفلسطيني من ارضه وقدسه بالقوة الجبرية من خلال استخدام كل الاساليب والوسائل القاتلة لاحلام الطفولة واستشرافات المستقل لدى الاطفال.

عندما يتعرض الاطفال لسوء المعاملة او القسوة في التعامل، من قبيل الاساءة الجسدية او حتى اللفظية في الدول المتقدمة والمتحضرة، يتم فصلهم عن ذويهم وايوائهم في دور خاصة بالطفولة للرعاية الاجتماعية، وتهيئة الظروف الملائمة والمناسبة لهم لممارسة حياتهم بشكل طبيعي آمن ومريح، وفي الحالة الفلسطينية يتعرض الاطفال الفلسطينيون لابشع انواع العذاب والتعذيب والعنف الجسدي والنفسي على ايدي جنود الاحتلال وجلاديه، الامر الذي يتطلب ابعاد وترحيل اولئك الجنود المتوحشين المتنمرين على الطفولة الفلسطينية عن الاراضي الفلسطينة المحتلة، وانهاء الاحتلال وازالته نهائيا حتى ينعم الشعب الفلسطيني صغاره وكباره واطفاله بحرية العيش والحياة الهادئة الخالية من الرعب والخوف والقلق الدائم بسبب وجود الاحتلال واعتداءاته المستمرة.

منظمات حقوق الطفل في العالم يجب ان يكون لها صوت ودور، في التصدي لجرائم الاحتلال الصهيوني في فلسطين المحتلة، والتعامل قانونيا مع جيش الاحتلال المدجج بالسلاح وهو يلاحق اطفالا

ما تزال تلازمهم زجاجات الرضاعة، او يتم استدعاؤهم الى مراكز التحقيق المرعبة واعتقالهم وفصلهم عن امهاتهم وأسرهم وحرمانهم من ابسط حقوقهم،في الوقت الذي ينعم الاطفال الاخرون بكل وسائل الترفيه والعناية والرعاية الدائمة.

القدس المحتلة مستهدفة صهيونيا ارضا وسكانا، ومشاريع التهويد قائمة على قدم وساق فوق الارض وفي باطن الارض، ويشكل الاطفال الفلسطينيون هدفا استراتيجيا للاحتلال الصهيوني، بعد ان فشلت مقولة الكبار يموتون والصغار ينسون.

الدستور ٢٠١٩/٧/٣١ ص١٥

***

آراء عبرية مترجمة

هدية للمستوطنات..

يديعوت احرونوت – ايتمار آيخنر

يعمل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على خطة جديدة لبناء نحو ٦ آلاف وحدة سكن للإسرائيليين في مستوطنات في مناطق ج التي تحت السيطرة الامنية والمدنية الاسرائيلية ونحو ٧٠٠ وحدة سكن اخرى للفلسطينيين في المنطقة (ج).

الخطة، التي عرضت لاول مرة في هيئة البث، تم تفصيلها في جلستين طويلتين للكابنت السياسي – الأمني اخذتا مطلع هذا الإسبوع. وفي هذه الاثناء لم تتخذ قرارات والخطة لم تقر بعد، وذلك أغلب الظن بسبب تحفظ بعض من وزراء الكابنت على الموضوع. ومع ذلك، صحيح حتى الان، لم يعلن أي وزير عن أنه سيعارض الخطوة وبالتالي فإن الخطة وفقاً لتقديرات ستقر في نهاية المطاف.

في السنوات الأربع الأخيرة لم يقر الكابنت أي بناء ذي مغزى للفلسطينيين. أما بالنسبة للمستوطنات، فقد اقرت لجنة التخطيط في الادارة المدنية بناء الاف وحدات السكن على مر السنين. هكذا مثلاً أقر في العام ٢٠١٧ بناء ٣٠,١٠٣ وحدة سكن بينما في السنة التالية اقر بناء ٣٠,١٥٥

في تشرين اول ٢٠١٦ أقر الكابنت خطة لبناء مكثف لـ ٥.١٠٠ وحدة سكن للفلسطينيين شرق وشمال مدينة قلقيليا في المناطق (ج). وكانت وحدات السكن ملاصقة لطريق ٦ ومنطقة الشارون. وأثار اقرار الخطة عاصفة في الحكومة وغضبا شديدا في أوساط رجال اليمين. كما تضمنت الخطة بناء مصانع، مناطق تجارية، ملاعب رياضية، حديقة حيوانات، مبان عامة واحياء فاخرة.

في شهر تموز ٢٠١٧ جمد نتنياهو والكابنت تماما الخطة التي وضعت. كما أنه في السنتين الاخيرتين فقط هدمت السلطات الإسرائيلية ٤٠٠ منزل فلسطيني.

فما الذي تغير الان؟ في السنوات الاخيرة تضغط ادارة ترمب على اسرائيل لدفع البناء للفلسطينيين في المناطق ج الى الامام. فريق السلام الاميركي برئاسة جارد كوشنير وجيسون غرينبلات سيصل في الايام القريبة القادمة للزيارة في اسرائيل في اطار حملة في الشرق الاوسط ويبدو أن انعقاد الكابنت استهدف اقرار الخطط عشية وصوله. فقد عقب رئيس مجلس بنيامين اسرائيل غانتس ورئيس مجلس السامرة يوسي داغان على ذلك بالقول: «ان التقرير عن عقد بحث في الكابنت بهدف اقرار خطط بناء للعرب في مناطق ج مقلق على نحو خاص. فالسلطة الفلسطينية بمساعدة وتمويل جهات اجنبية تنفذ بناءاً مكثفا غير قانوني في هذه المناطق بهدف اقامة دولة ارهاب في قلب البلاد.

الرأي ٢٠١٩/٧/٣١/ص١٩

****

صفقة القرن.."خطة لوخ نس"

يديعوت أحرنوت/الون بنكاس

في هوامش الاخبار علم أنه سيصل هذا الاسبوع الى المنطقة رئيس فريق السلام الاميركي جارد كوشنير كي يبحث مع الاطراف ويواصل مساعي الادارة "للعمل على خطة السلام"، تلك التي تسمى تحبذا ودون اي اساس في الواقع "خطة القرن". اما عمليا فهذه "خطة لوخ نس"، على اسم المخلوق الخيالي نسي، الذي يعيش في بحيرة نس في شمال اسكتلندا. ومثلما في حالة الوحش، هناك مئات الاشخاص الذين يدعون بانهم رأوا الخطة، العشرات الذين يقسمون بأن بوسعهم ان يصفوا كيف تبدو بالضبط. وبعض الافراد المميزين الذين يمكنهم حقا أن يشرحوا وجوده. غير أنه مثل الوحش، لا يوجد حقا شيء كهذا يسمى "خطة القرن."

معقول أن تكون موجودة اوراق عمل وعدة مخططات محتملة، معقول ان تكون توجد افكار، قد تكون بعضها جيدة. ولكن خطة سياسية مرتبة وقابلة للتنفيذ والعيش؟ اشك. نحن نعرف عن وجود خطة حوافز اقتصادية عرضت قبل وفي اثناء المؤتمر الاقتصادي في البحرين، ولكن وجود خطة سياسية، يتأجل نشرها كل بضعة اسابيع منذ سنة، لم يثبت ابدا.

في بداية الطريق كان ترامب محقا في حقيقة اساسية وحيوية واحدة: المسيرة السياسية، في الصيغة التي وجدت فيها منذ اتفاقات اوسلو، استنفدت نفسها ولم تنجح. الاسباب غير ذات صلة، ولكن اذا اردنا تحطيم المسلمات الفكرية والاطر، فيجب التفكير بابداعية. غير أن انعدام الجدية والاشكالية بدآ على الفور. رئيس يعرف موضوع الشرق الاوسط كمصلحة اميركية ويخصص له التزاما رئاسيا ومالا سياسيا، يبني فريقا يتناسب مع ذلك، يمنح سلطات وصلاحيات لوزير الخارجية، مستشار الامن القومي، وسيط أو رسول خاص وفريق مجرب. انت لا تعين صهرك ومحاميين لك للعقارات وللافلاسات، وتتوقع نجاحا دبلوماسيا مدويا، وبالتأكيد ليس عندما يكونون بميل سياسي معروف.

ان سلسلة من الخطوات احادية الجانب والتصريحات مست بصورة الولايات المتحدة في نظر الفلسطينيين كوسيط حيادي: نقل السفارة الى القدس، تقليص كبير في تمويل التعاون الامني مع السلطة الفلسطينية، اصرار دائم على عدم الاعلان عن الالتزام بنموذج الدولتين مثلما فعلت ادارات سابقة على مدى ٤٠ سنة، اعتراف بحق اسرائيل في ضم اجزاء من يهودا والسامرة، امتناع عن اقامة جهاز تشاور مع الفلسطينيين، اتهام الفلسطينيين بعدم الجدية في عدد لا يحصى من تغريدات التويتر لجيسون غرينبلات والثرثرة والتكرار من واشنطن لاقوال نتنياهو بانه "ثبت بان النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني ليس الامر المركزي في الشرق الاوسط بل ايران". قد يكون كل شيء صحيحا، ولكن ليس هكذا تبنى خطة. كل خطوة كهذه قد يكون ممكنا تبريرها. ولكن عندما يفحص كل شيء معا يكون من السهل الفهم لماذا استنتج الفلسطينيون بان الادارة غير جدية في نواياها وغير موضوعية.

ان الادارات الاميركية، منذ الرئيس جونسون بعد حرب الايام الستة وحتى الرئيس اوباما، حرصوا على مظهر من التوازن، الحيادية بالنسبة للمناهج الاساس، الموضوعية في المفاوضات. وحتى عندما نشرت خلاصاتهم واستنتاجاتهم – مثل كلينتون، الذي نشر "المبادئ للاتفاق" في كانون الاول ٢٠٠٠، ومرة اخرى في خطاب كانون الثاني ٢٠٠١ – والتي مالت على نحو ظاهر الى الجانب الاسرائيلي، فقد وازنوا ذلك مع رؤيا للمستقبل تكون فيه "دولتان تعيشان بسلام وامن الواحدة الى جانب الاخرى."

يمكن أن نوافق او نعارض الدولة الفلسطينية، يمكن ان نفترض بان اقامتها ممكنة أو ان نستنتج بانها لم تعد ممكنة، ولكن لا يمكن ان نتجاهل مبدأ "الدولة الفلسطينية" – الذي وعدت به ادارات اميركية وحكومات اسرائيلية – وان نتوقع أن يوافق الفلسطينيون على البحث في الخطة التي تقوم على اساس افكار غامضة من التنمية الاقتصادية بمبلغ عشرات مليارات الدولارات غير الواضح من أين ستأتي، ودون ذكر السيادة السياسية.

يميل الرؤساء الاميركيون في السنوات الاخيرة الى نمط ثابت في سياستهم في الشرق الاوسط: عدم الاهتمام النابع من انعدام المصلحة الاميركية الواضحة، وميل الانسحاب من المناطق. لا يوجد ما يدعونا الى الافتراض بان ترامب مختلف.

الغد ٢٠١٩/٧/٣١ ص٢٨

***

حق العودة

هآرتس/ دمتري شومسكي

في مقال بعنوان "الصهيونية والتشويهات" ("هآرتس"، ٧/٥) زعم البروفيسور يهودا باور أن الطموح للتطبيق الكامل لحق عودة ملايين الفلسطينيين الى ارض اسرائيل/ فلسطين، الذي هو حق مثلما يظهر من تأييد حركة الـ بي.دي.اس للتطبيق غير المتسامح لقرار الامم المتحدة ١٩٤، أحد طلبات حركة المقاطعة – يعبر عن موقف لاسامي. صديقي د. رائق زريق الذي انتقد في رده هذا الزعم، سواء الجانب الفكري – المفاهيمي أو الجانب الاخلاقي – السياسي ("هآرتس"، ٧/١١) أكد بأنه يشعر بأنه ملزم بصفته فلسطيني بالرد على مقال باور. وأنا ايضا أجد نفسي ملزم بالرد على ادعاء باور، لكن هذا من خلال موقف مختلف، كيهودي صهيوني في مصيره، وباحث في تاريخ الصهيونية في مهنتي.في حين أن باور يعتبر تأييد العودة الجماعية للاجئين الفلسطينيين الى داخل حدود دولة اسرائيل كمظهر للاسامية، فان نظرة تاريخية عميقة في تاريخ الصراع الصهيوني – الفلسطيني تؤدي بصورة حتمية الى استنتاج آخر. حسب هذا الاستنتاج، مطالبة الفلسطينيين بحق العودة الجماعية للاجئين، هي في الحقيقة تجسيد لروح الصهيونية، أو انعكاس دقيق تقريبا لروح الصهيونية المركزية التي سادت خلال فترة وجود الصهيونية كحركة قومية. العفو: مثلما أن حلم العودة غير المحدود للفلسطينيين الى المنطقة التي تقع بين البحر والنهر يعني تحويل اليهود الاسرائيليين من أكثرية الى أقلية، فان الحركة الصهيونية في السابق منذ بدايتها وبمختلف تياراتها، ارادت تحويل العرب الفلسطينيين من أكثرية الى أقلية من خلال خلق اكثرية يهودية في ارض اسرائيل عن طريق الهجرة غير المحدودة. اضافة الى ذلك، مثلما أن التفسير النظري والعملي للتطبيق الكامل لحق عودة الفلسطينيين هو سلب حق اليهود الاسرائيليين في دولة قومية، فان الحلم الديمغرافي الصهيوني خلال معظم فترة ما قبل قيام الدولة، مثل السياسة الفعلية الصهيونية حتى الآن، سلب بقوة حق العرب الفلسطينيين بدولة مستقلة في البلاد. باور يشرح، سواء في المقال أو في رسالة رد لهيئة التحرير على مقال زريق ("هآرتس"، ٧/١٩) بأن التمسك بحق العودة يعتبر لاسامية، لأن تطبيقه المفروض خلافا لارادة الاغلبية اليهودية في اسرائيل، هو أمر ممكن فقط بعد ابادة اليهود الاسرائيليين. ولكن كما هو معروف، الثورة الديمغرافية المفروضة في ارض اسرائيل – فلسطين حدثت مرة واحدة في الماضي غير البعيد، عندما نجح اليهود الصهاينة في حرب الاستقلال/ النكبة في تجسيد حلم الاكثرية اليهودية. صحيح أن الحديث لم يكن يدور حول ابادتهم، بل حول طردهم واجتثاثهم القسري ومنع عودة ٧٠٠ ألف مواطن فلسطيني، ولكن على أي حال، هذه الخطوات كانت قائمة بشكل واضح على منطق التطهير العرقي. هل ازاء ذلك باور كان مستعد لوصف الصهيونية ما قبل العام ١٩٤٨ كحركة مناوئة للعرب وكحركة تهجير في جوهرها، كما يعتبر تأييد الـ بي.دي.اس لتجسيد حق العودة كـ "تهديد لاسامي وابادة شعب"؟.يمكن الافتراض أن لا. حيث يشير باور وبحق "آباء الصهيونية توقعوا مساواة

كاملة في الحقوق للاقلية (الاقليات) التي تعيش في دولة اليهود، هذا بالطبع بعد أن يتم تحقيق الاكثرية اليهودية في ارض اسرائيل التاريخية. ولكن في نفس الوقت، ايضا حلم المستقبل لحركة بي.دي.اس يتحدث عن دولة فلسطينية ديمقراطية تسود فيها المساواة، ستقام في فلسطين التاريخية بعد تحقيق حق العودة. كما أن صهاينة كثيرين قبل ١٩٤٨ أيدوا التطلع العنيف في اساسه لتحقيق اكثرية يهودية من خلال تخيلهم دولة يهودية مستقبلية تسود فيها المساواة والديمقراطية في ارض اسرائيل الكاملة، هكذا ايضا العناصر الديمقراطية في الـ بي.دي.اس يؤيدون المبدأ العنيف في اساسه لحق العودة الجماعية للاجئين الفلسطينيين، في الوقت الذي يحلمون فيه بدولة كل مواطنيها الفلسطينية في فلسطين الكاملة.من المفهوم ضمنا أن مسألة الصورة المدنية لدولة اسرائيل بعد تطبيق حلم العودة الجماعية للفلسطينيين، يهم اليهود الاسرائيليين مثل الاهتمام بقشرة الثوم، حيث أنه بالطبع – مثل أي شعب طبيعي يريد الحياة، هم يعارضون مجرد فكرة تحويل الاكثرية الى أقلية في وطنهم. هذا بالضبط مثلما كان حال العرب الفلسطينيين قبل النكبة – وبطبيعة الحال مثل أي شعب طبيعي يريد الحياة، لم تهمهم نماذج الديمقراطية متعددة القوميات التي رسمها مرة تلو الاخرى زعماء صهاينة بارزين لدولة الاكثرية اليهودية المستقبلية، بل عارضوا النوايا العلنية للصهيونية في تحويلهم من اكثرية الى اقلية في وطنهم.هكذا، مثلما أن العرب الفلسطينيين في عهد الصهيونية كحركة قومية، ناضلوا بشكل مصمم ضد الثورة الديمغرافية الصهيونية، ايضا اليهود الاسرائيليين يتوقع أن يناضلوا بلا هوادة ضد الثورة الديمغرافية الفلسطينية التي تتجسد بمبدأ العودة غير المحدودة. بناء على ذلك، اذا كانت الحركة الوطنية الفلسطينية ستواصل التمسك بهذا المبدأ، حينها فان الصراع الوطني الدموي بين الاسرائيليين والفلسطينيين سيستمر في حصد بلا نهاية المزيد من الأرواح. ومن غير المستبعد أن نفس الجهات الفلسطينية المعتدلة التي كانت مستعدة في عملية انابوليس للتنازل عن فكرة العودة الجماعية الى داخل حدود اسرائيل مقابل عودة محدودة لـ ١٢٠ ألف لاجئ فلسطيني خلال عشر سنوات، يعرفون ذلك جيدا.مع ذلك، الوقوف الى جانب المساواة في القومية الصهيونية والقومية الفلسطينية في بعض الجوانب الرئيسية للروح الوطنية مثل مبدأ الهجرة اليهودية غير المحدودة ومبدأ العودة الجماعية الفلسطينية، أمر مهم ليس فقط من اجل استخراج من سلوك احداهما علامات تحذير تجاه سلوك الاخرى. ولا يقل عن ذلك اهمية فكرة أن مجرد الاعتراف الصادق بالتشابه التاريخي بين الحركتين القوميتين المتصارعتين والمرتبطتان بحبل سري بقطعة الارض الواحدة التي تتقاتلان عليها، يمكن أن تزيل ولو بشكل قليل العداء والتوتر بين الشعبين. لذلك، من شأن هذا الاعتراف أن يضعف بدرجة ما الشعور بالعدالة الحصرية لكل واحد منهما. وبهذا نبدأ بشق الطريق من اجل المصالحة المأمولة. وكي يحدث ذلك، احد الشروط المطلوبة من الطرف الاسرائيلي هو التوقف عن رؤية حق العودة كتعبير عن اللاسامية.

الغد ٢٠١٩/٧/٣١ ص٢٨

اخبار بالانجليزية

PLO condemns international silence on Israel's interrogation of 4-year-old

RAMALLAH, Tuesday, July 30, 2019 (WAFA) – The Palestine Liberation Organization (PLO) today condemned the international community's silence on the interrogation of a 4-year-old Palestinian boy by Israeli police in the occupied city of East Jerusalem.

The PLO Civil Society and Human Rights Department said in a press release that it would not have been possible for Israel to summon Mohammad Rabi Elayyan to appear for interrogation "without US support and the international community's silence on the practices of this outlaw entity—in reference to Israel."

Israeli police issued a warrant for interrogation against Elayyan, alleging that the boy threw stones at a police vehicle.

Mohammad and his father, Rabi Elayyan, went to the Israeli police station on Salah Eddin Street in East Jerusalem this morning, accompanied by fellow residents of the Jerusalem neighborhood of Issawiyeh who came to protest the boy's interrogation.

Rabia Elayyan was briefly interrogated by police before he and his son were released.

The PLO Civil Society and Human Rights Department that Israel has committed this crime to "terrorize the Palestinian people and convey the message that none, even the United Nations, the UN Security Council and all other UN organizations, can protect Palestinians from the brutality of the Israeli occupation."

Israel's behavior, which acts as if it is above international law and immune from international reproach, "legalizes terrorism and criminality worldwide and normalizes the violation of international conventions."

The PLO department urged all states worldwide to comply with their obligations as per international human rights conventions and prosecute the Israeli government and leaders before the International Criminal Court.

wafa 30/7/2019

* * *

Ashrawi: Ruling of Canadian federal court is an important first step for Canada and beyond

RAMALLAH, Tuesday, July 30, 2019 (WAFA) - Hanan Ashrawi, member of the Executive Committee of the Palestine Liberation Organization (PLO) welcomed the ruling of Canada's federal court on the illegality of labeling wine originating from illegal Israeli settlements in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, as products made in Israel.

"This is an important first step for Canada and beyond, as this landmark ruling is an affirmation of the supremacy of the law and Canada's obligation to respect international law, which considers settlements illegal and does not recognize them as part of Israel, said Ashrawi in a statement.

"In light of this important ruling, the Palestinian leadership calls on the Canadian government to act in accordance with Canadian and international laws and amend, without delay, the Canada-Israel Free Trade Agreement Implementation Act (Bill C-85), which affords products originating from illegal Israeli settlements tariff free status, in flagrant violation of Canada's obligations under international law, including the Fourth Geneva Convention, and United Nations Security Council resolutions, including resolution 2334 (2016). This ruling now clearly demonstrates that the agreement also violates Canadian law and values," added the statement.

Ashrawi called on all other states, particularly the European Union, Israel's largest trading partner, to apply EU and international laws to its agreements with Israel. "It is long overdue for the EU to take the minimal step of properly labeling products originating from Israel's illegal settlements and to ensure that its partnership agreements do not further enable or favor the continued looting of Palestinian natural resources and the profiteering from the commission is a war crime, as defined in the Rome Statute."

Israel's illegal settlement regime is the embodiment of its colonial agenda in Palestine and its determined efforts to deny the Palestinian people their inalienable rights to self-determination and freedom. The obligation of all states to respect international law and the Palestinian people's national rights is absolute. Such respect can only be ensured by practical steps that deny Israel and complicit companies the ability to profiteer from the colonial occupation and the flagrant violations of international law. Accountability is the shortest and most assured path to justice, the statement concluded.

wafa 30/7/2019